

المصدر : الاقتصادية
التاريخ : 30-01-2006
العدد : 4494
الصفحات : 14
المسلسل : 78

قراءة تحليلية للاتفاقيات النفطية بين الرياض ونيودلهي وبكين

الاقتصاد السعودي يحقق 10 مكاسب من الشراكة مع الهند والصين

صلة بالأنشطة التجارية، وأن تسعة أجهزة تنظيم جديدة تمت إقامتها كما تم عقد 38 اتفاقية ثنائية، وأن التعرف الجمركية التي كانت في حدود 12 في المائة وتغطي 75 في المائة من السلع المستوردة عام 1993 عندما بدأت عملية التفاوض لاكتساب عضوية منظمة التجارة. تراجعت بعد عشر سنوات إلى 5 في المائة لتغطي 85 في المائة من السلع المستوردة.

وتقول الدراسة إن القطاع الخاص مرشح للاستفادة من هذا التحول، وإن متوسط النمو الذي حققه في الفترة بين عامي 1990 و1995 وبلغ 1,7 في المائة، مرتفعاً إلى 5 في المائة في المتوسط بين عامي 2000 و2005 مرشح لأن يرتفع إلى ما بين 6 و8 في المئة في الفترة المتبقية من سنوات هذا العقد.

وتضيف أن الكاسب الأكبر سيكون الصناعة البتروكيماوية السعودية، حيث تمكنت من التأمين على حق الميزة النسبية التي تتمتع بها المملكة، وبالتالي لن تكون مطالبة برفع سعر اللقيم الذي يخفي تلك الصناعة من معدله الحالي وهو 0,75 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بينما المنتجون الآسيويون أو الأوربيون أو الأمريكيون يدفعون ما بين ثمانية إلى 15 ضعف ذلك السعر، وإلى جانب ذلك يمكن للمنتجات البتروكيماوية السعودية أن تستفيد من المصاع العالمية لخفض التعرف الجمركية على العديد من المنتجات، خاصة والشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" تنتج نحو 64 منتجاً بتروكيماوياً مختلفاً، هذا

بعد أربع وعشرين ساعة فقط على صدور البيان الختامي لزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى الهند، التي عرج إليها من الصين، وتوقيعه اتفاقيتين مع البلدين بهدف إنشاء شراكة استراتيجية تعتمد مبدأ التكامل والاعتماد المتبادل في مختلف المجالات، أعلنت شركة الراجحي المصرفية عن إصدار صندوقين استثماريين للمدى الطويل، واحد مخصص للصين والهند وثانيهما لأسواق ناشئة غير محددة مقومين بالدولار.

ومع أن التزام بين الحداثين يبدو صفة، إلا أن المناخ العام يشير إلى أكثر من ذلك ويجعل من عملية إطلاق صندوق استثماري مخصص للهند والصين مسعى للاستفادة من السيولة الكبيرة المتوافرة في السعودية، والفرص التي يمكن أن يتيحها البلدان تطوراً وإثبات النظر. الزيارة، وهي الأولى التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين إلى الخارج بصفته ملكاً، ضمت في معيته وفداً كبيراً من رجال الأعمال، الأمر الذي يشير إلى الأهمية التي توليها السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم، ومع اثنين من أسرع الأسواق نمواً في استهلاك النفط وفي التطور الاقتصادي، يعطي نقلة لهذه الزيارة والدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في ترتيب أوضاع العلاقات الاقتصادية الخارجية، إلى جانب البعد النفطي الاستراتيجي فيها وذلك في إطار مناخ سياسي موات.

تأتي الزيارة بعد تطوورين رئيسيين: أولهما الانضمام الرسمي للسعودية إلى منظمة التجارة العالمية الشهر الماضي لتصبح العضو رقم 149 وذلك بعد 12 عاماً من المفاوضات الشاقة وتشير دراسة للسائدة الاقتصادية لمجموعة (سامبا) المالية صدرت يوم السبت الماضي تحت عنوان "المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية"، إلى أن تلك المفاوضات أدت إلى صدور 42 قانوناً جديداً لها

قضية الطاقة تتمثل فرصة وتحدياً، وأن السعودية مستعدة لتلبية التحدي، وأن طماثنا هذه تنطلق من ثلاثة عوامل: الإدارة الحسنة والمسؤولة لشركة أرامكو للاحتياجات التي تسيطر عليها، وتمثل ربع الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط واتجاهها نما نسبتها 12 في المائة من حجم الإنتاج النفطي العالمي، وثانياً وجود بنية أساسية حديثة للصناعة النفطية في شكل مرافق تحميل، قدرات على النقل والتوزيع يمكن الاعتماد عليها، وثالثاً وأخيراً الالتزام بشراكة مفيدة للطرفين وقادرة على الوفاء بالالتزامات منما ظلت السعودية تفعل منذ 70 عاماً ومنذ اكتشاف النفط هنا.

البيان الختامي لزيارة الهند أشار إلى موضوع الإمدادات وكيفية ضمانها وتأمينها عبر اتفاقات طويلة الأمد، الأمر الذي يشير إلى نقلة من وضعيتها الحالية، إذ تقوم على عقود سنوية تتجدد تلقائياً وفق ما يعرف بالعقدو دائمة الخضرة، أو Ever Green Contracts.

كما يشير البيان إلى الاستثمار السعودي في مجالات التخزين، التكرير والتسويق وفقاً للمعايير التجارية. وتكتسب هذه الفكرة معنى أعمق عفا على ما تنهذه الساحة النفطية الهندية إثر القرار الأخير ببناء مخزون استراتيجي للنفط في ثلاثة مواقع متصلة ويخطط له أن يكتمل بحلول عام 2015، ليحتوي على خمسة ملايين طن تقطعي استهلاك 15 يوماً بالمحولات الراهنة وبتكلفة تبلغ ملياريين ونصف مليار دولار. هذا المخزون الذي يعتبر علامة فارقة بالمشية لهدف تأمين وإمدادات، والبيان يعطي كذلك دفعة فكرية المشاركة من قبل شركة أرامكو في المشروع الخاص بصناعة قيراج على الساحل الشرقي الهندي، التي تتميز بموقع ممتاز يمكن أن يجعلها نقطة انطلاق لتغذية سوق المنتجات المكررة في شرق وجنوب شرق آسيا، وهي فكرة بحثت من قبل لكن تم تأجيلها بسبب إعاقة النظر في فكرة تخصيص شركة هندوستان بتروليم، التي كانت تأمل في ذاتها الاشتراك في مشروع مصفاة بنين الجديدة التي يقدر لها أن تنتج 400 ألف برميل يوميا، إلا أن الأمور لم تكتمل بعد، بل إن

من بين الطاقة المتجددة التي يتمثل بها الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة في السعودية من 2004 حتى 2010

الطاقة المتجددة	القيمة	السنة	نوع الاستثمار
التطيف	500	2004	نفط خام متوسط
أبو سفة	150	2004	نفط خام متوسط
حرض 3	300	2005	نفط خام خفيف
أبوجمرية /الناضلي/الخرسانية	500	2007	خام عربي خفيف
خرسانية (غاز)	370	2007	غاز طبيعي مسال
الثبية	250-500	2008	خام خفيف عالي الجودة
الحوية (غاز/إيثان)	370	2008	غاز طبيعي مسال
خريص	1,200	2009	خام خفيف
منفا	300-600	2010 وما بعدها	خام ثقيل
أفيم	900	2008/9	خام خفيف

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك"

عند ثمانية ملايين برميل. وتحتسب الهند والصين في طليعة الدول التي تحتاج إلى تأمين احتياجاتها النفطية المستقبلية، فالهند مثلا تعتمد على الواردات الأجنبية لتلبية نحو 70 في المائة من احتياجاتها النفطية، ومن هذه تأتي من شبر السعودية نحو 450 ألف برميل تمثل ربع الواردات النفطية الهندية. لكن بحلول عام 2030 يتوقع لحجم الاستهلاك النفطي في الهند أن يرتفع إلى ستة ملايين برميل يوميا لا بد أن يأتي نصفها من الخارج، وإذا كانت الزيارات السابقة لسؤولين سعوديين على رأسهم المهندس علي العبيدي وزير النفط أو عبد الله صالح جمعة الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو قد أكدت على هذا الاستعداد، إلا أن قيام السعودية بتزويد منظمة "أوبك" بتفاصيل من المشاريع التي تقوم بها لرفع طاقتها الإنتاجية وقدم ما يضيفه كل مشروع مع المدى الزمني للتنتهاء منه وتكلفته وقيام المنظمات بنشر هذه التفاصيل (انظر الجدول المصاحب)، وما يدعم من اتجاه زيارة خادم الحرمين الشريفين في مرتبة جديدة جعلت من السير الحديث من المستقل في ظل شراكة استراتيجية وتكامل وتبادل للمصالح المتراصة. وفي مطلع العام الماضي زار عبد صالح جمعة الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، الهند لحضور مؤتمر بتروتيك، وألقى محاضرة تحدث في أن

ومع وجود ربع الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط لدى السعودية، وتمتعة بطاقة إنتاجية عالية تتجاوز 11 مليون برميل يوميا ومرشحة للتصاعد باستمرار، إضافة إلى القرار الاستراتيجي أن تحافظ السعودية على طاقة إنتاجية فائضة في حدود مليون ونصف برميل يوميا، فإن العلاقة بين الطرفين مرشحة للتصاعد باستمرار، خاصة في ظل التسامح القوي للاقتصادات الآسيوية وعدم وجود بدائل محلية يمكن اللجوء إليها. فإندونيسيا، وهي العضو الآسيوي الوحيد في منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" أصبحت هي القوة الوحيدة بين الأعضاء في المنظمة التي يتراجع إنتاجها شهرا بعد شهر ولا تستطيع الوفاء بكامل حصتها المقررة. وفي غياب إكاثباتها للإمدادات من داخل الخبار، يصعب الخيار في اللجوء إلى منجنيح آخرين أقرب جغرافيا ويمكن الاعتماد عليهم، سواء لجهة قدرتهم على الوفاء بالالتزامات أو لقدراتهم العالية في الإنتاج المستندة إلى احتياطي كبير، وهو ما توفره السعودية، خاصة مع علامات الاستفهام التي تلف الوضعين الإيراني والعراقي، ويعود هذا من ناحية إلى الطلب الآسيوي على النفط، يتوقع له أن يبلغ 38 مليون برميل يوميا بحلول عام 2025 من نحو 21 مليونا كان عليها أقل من خمس سنوات، كما تقدر العديد من الدراسات مثل تلك الصادرة من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، بينما الإنتاج الآسيوي الملحمي مستقر

إلى جانب أنه سيكون متاحا لها آلية فض النزاعات الدولية التي قسيما إذا حدث خلاف مع الصينيين الآخرين أو دولتهم، لكن ويعصور عامة فإن عملية الانضمام صوب جالة من الخلل، كما أشارت دراسة "ساميا" لأن السعودية تحتل المرتبة رقم 24 من حيث الواردات عالميا، وكونها أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، لذا كان لا بد من إصلاح هذا الخلل، وهو ما أكملته عملية الانضمام الشهر الماضي. أما التطور الرئيسي الثاني فهو الطمأنات التي حملتها السعودية على كل من الصين والهند بصفتها من أكبر مستهلكي النفط، وأنها على استعداد لتأمين احتياجاتهما، فكل من الصين الهند، وهما من أبرز مستهلكي النفط بسبب وضعيتهما ضمن أكبر 20 اقتصادا عالميا، تعيشان فترة نمو، الأمر الذي يجعلهما في حاجة ماسة إلى تأمين احتياجاتهما من النفط وضمان تدفقه إليهما، خاصة وهما يستهلكان نحو 11 في المائة من الإنتاج النفطي العالمي. وسيبب هذه الأهمية، فإن كلا من بكين ونيودلهي يتحان عن مشاريع نفطية تتمتعان فيها بسيطرة تتجاوز مجرد تأمين الإمدادات، ولهذا أمر البلدين صفقات للدخول في مشاريع تضمن لهما الاستحواذ على بعض الأصول النفطية والغازية وبعض حصة خلال العام الماضي فقط 16.9 مليار دولار، كما تشير مصادر نفطية متخصصة.

الشركة الهندية لم تدخل قائمة الشركات المنتقاة للمنافسة النهائية، والقرار في هذا يعود إلى أسباب تجارية بحتة. كما نقل وزير الطاقة الهندي ماني شانكار أيار عن رصيفه السعودي على التلغرام، على أن إشارة البيان الختامي إلى قيام مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص في البلدين للإسهام في مختلف أنواع المشاريع في مجالات النفط والغاز في البلدين أو أي دولة ثالثة، ما يفتح الباب أمام فرص كبيرة يتيحها أمام حجم السيولة المتزايدة التي تتميز بها السوق السعودية.

وأخيرا فإن إشارة البيان إلى مبادرة الهند بتأسيس منتدى للحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه في آسيا، وتضمين السعودية لها، توضح الأهمية التي توليها الرياض لهذا التحرك، خاصة والملك عبد الله نفسه هو الذي أطلق فكرة تأسيس منتدى الحوار النفطي، الذي تستضيف الرياض أمانته العامة.

وقأتى الزيارة بعد عام على المبادرة الهندية وبعد أقل من ثلاثة أشهر على الافتتاح الرسمي لمنتدى الرياض، الأمر الذي يضع حوار المنتجين والمستهلكين في مرتبة جديدة خاصة مع بروز المستهلكين الآسيويين قوة رئيسية وأحداث نقلة في العلاقات الثنائية معهم عبرت عنها الزيارة.